آراء المغمورين النحوية
(جمعا ودراسة)

Opinions of the grammatical obscured, collected and studied

أ. م. د. نوفل إسماعيل صالح

(ph.D) Asst. prof. Nawfl Ismeal Salih

قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى

University of Diyala College of Education for Humanities

Department of Arabic Language

الملخص

إنَّ مَن يتصفح مصادر التراث العربي يجدها مليئة بآراء نحاةٍ لم يَذُع صيتهم في الأوساط النحوية المعاصرة، لا لأنهم قليلو الشهرة، أو لم تكن لهم انفرادات وتوجيهات وتعليلات انفردوا بها، وإنما يرجع خفوت نجمهم إلى ضياع مصادرهم أو أنها ما زالت بين أروقة المخطوطات.

ولربما انشغلَ النَّاسُ عنهم بمشاهير النحاة البصريين والكوفيين، ولهذا فإنَّ المصادر النحوية ولا سيما المتأخرة منها قد عُنيت بذكرهم وإظهار آرائهم وموازنتها بالآراء النحوية الأخرى، لذا رأيتُ من الإنصاف أن أُجلّيَ بعض هذه الشخصيات وأظهر ما عُرفتْ به من اجتهادات وتعليلات، والحديث عن سيرة كل واحد منهم والكشف عن مذهبه النحوي أمر لا تتسع له هذه العجالة؛ فإن كل واحد منهم يمكن أن ينهض بدراسةٍ مستقلةٍ وقد سبق أن درستُ بعضهم كابن الحاج وابن الباذش وابن سعدلن وغيرهم. كما عمدَ بعض الباحثين إلى جمع هذا التراث المفقود وإبراز هذه شخصيات النحوية التي أرى من الضرورة أن تُشهر بين دارسي النحو. والله الموفق.

الكلمات المفتاحية: المغمورون- نحوية- دراسة.

* * *

Abstract:

Whoever browses the sources of Arab heritage finds them filled with the opinions of grammarians who were not well known in contemporary grammatical circles, not because they were little known, or they did not have unilateralism, directives and justifications, but rather the diminution of their star is due to the loss of their sources or that they are still among the corridors of manuscripts.

Perhaps people were preoccupied with the famous Basri and Kufian grammarians, and for this reason the grammatical sources, especially the later ones, were concerned with mentioning them and showing their opinions and balancing them with other grammatical opinions. And revealing his grammatical doctrine is something that this haste cannot accommodate. Each one of them can advance an independent study, and I have already studied some of them, such as Ibn al-Hajj, Ibn al-Bathish, Ibn Saadlan, and others. Some researchers have also sought to collect this lost heritage and highlight these grammatical personalities that I consider necessary to be known among grammar students. God bless.

❊ ❊ ❊

المقدمة

الحمدُ لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آلهِ وأصحابه،

وبعد؛ فإنّ المتتبع للإصدارات المطبعيّة الحديثة يُفاجأ كلَّ يومٍ بسطوعِ شمسِ هذا الكتابِ أو ذاك، فقد كان لمحققينا الفضلاء جزاهم الله خيراً الأثر الكبير في نشر ما أمكنهم نشره من التراث العربي. وفي السياق نفسه نجد أنّ بعض الفضلاء عُني بجمعِ التراث المفقود ودراستهِ وقدموا جهداً طيباً. وهذا الجهد اقتصر على جمع ما تناثر في المصادر المطبوعة من آراء لنحاةٍ مشهورين إلّا أنّ بحثي هذا قد خطّ لنفسه طريقاً ثالثاً وهو جمع ما تناثر في الكتب المتقدمة والمتأخرة من آراء ومتابعات وتأويلات لنحاة مغمورين. وقد وصفناهم بالمغمورين لكونهم لم يُعرفوا في الأوساط النحوية أو أنّهم لم يُؤثر عنهم كتاب ألفوه، أو قد ألفوا كتباً إلّا إنّها لم تصل إلينا.

والدليل على ما قلناه أنّ أبا حيان على شهرتهِ وسعةِ نقله واطلاعهِ على آراء النحاة السابقين، قال: ((وقد نقل ابن مالك عن ابن أفلح أنّه ألحق بـ(أصار) (أكان) المنقول من (كان) بمعنى (صار)، ولا أعلمه مسموعاً، ولا أدري من ابن أفلح))[1]. مع أن السيوطي ترجم له في البغية[2]. فكان تعريف المتخصصين بمثل هؤلاء الهدف الأساس من بحثي هذا. فإنّ الذين نقلنا آراءَهم لم أرَ أحداً قد درسهم أو أشار إليهم كأبي الحسن الدباج، وابن معزوز، وعبد الدائم القيرواني، وغيرهم.

وليس بالإمكان الإحاطة بهم جميعاً فإنّ هذا الجهد يحتاج إلى كتب ودراسات مستقلة، لذلك فقد اقتصرتُ في دراستي على ثلاث عشرة مسألة لستة عشر نحوياً مغموراً. أمّا المنهج الذي اتبعتهُ في بحثي هذا فقد ترجمت للعلم المغمور بحسب ما توافر لدي من معلومات نقلتها لنا كتب التراجم وإن كانت شحيحة، وقد ذكرت رأي النحوي المغمور ووازنته مع آراء بعض النحاةِ ورجحتُ ما أمكنني الترجيح منها. ورتبت البحث على مسائل.

أما ما نعنيه بالمغمورين، فهم: نحاة لم يشتهروا في الوسط النحوي لعدة أسباب، وفي اللسان أنَّ المغمور من الرجال: الذي ليس بمشهور. والغمْرُ: بسكون الميم: الكثير أي الذي يغمر مَن دخلهُ

(١) الارتشاف: ٤/٢١٠٥.

(٢) ينظر: البغية: ١/٥٥٤.

ويغطيه، وغمرهُ الماء يغمرهُ غمراً، علاهُ وغطاهُ، ومنه قيل للرجل: غمرهُ القوم يغمرونهُ إذا علوهُ شرفاً[١].

ومن هنا فإنّي أحسبُ أنّ وصفهم (المغمورون) كان دقيقاً؛ لأنَّ المشهورين كسيبويه والمبرد وابن مالك وأبي حيان وغيرهم، قد غطوهم شهرة وعلوهم شرفاً فانصرف البحث نحوهم من دون هؤلاء.

وحسبي أنّي فتحتُ الباب لمن أراد ولوج المضمار والله يختص برحمته من يشاء.

- مذهب ابن الحاج القاسم ابن القاسم في الحال السادة مسد الخبر.

يحذف الخبر جوازاً ووجوباً، ومن المواطن التي يحذف فيها وجوباً عند الجمهور هو موضع الحال السَّاد مسدّ الخبر في نحو: ضربي زيداً قائماً. فذهب الجمهور إلى أنَّ ضربي ونحوه مرفوع على الابتداء[٢].

وذهب بعض النحويين إلى أنّه فاعل لفعل محذوف تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً[٣].

واستدل القائلون بأنّه مرفوع على الابتداء بدخول النواسخ عليه ثم اختلفوا في خبره، فذهب ابن درستويه والأخفش الأصغر إلى أنّه لا خبر له[٤].

وقيل له خبر فذهب الكسائي والفراء وابن كيسان وهشام إلى أنّ الحال فيها هي الخبر لا سادة مسدّه[٥].

وذهب الأخفش وتبعه عضد الدولة[٦] إلى أنّ الخبر محذوف، تقديره (ضربه قائماً) وهو مصدر مقدر قبل، واستحسنه القاسم ابن القاسم[٧].

وذهب الجرمي وابن كيسان والأعلم وأكثر المتأخرين إلى أنّ الحالَ سدّت مسدّ الخبر كالظرف، على معنى ضربي زيداً في حال كونهِ قائماً، وهو نظير قولهم: أكثرُ شربي يوم الجمعة. فاستعملوا الحال استعمال الظرف[٨].

---

(١) لسان العرب: مادة غمر.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/

(٣) ينظر: المساعد: ٢٠١/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ١٠٤/١.

(٥) ينظر: شفاء العليل: ٢٧٧/١، والهمع: ١٠٥/١.

(٦) أبو شجاع عضد الدولة فناخسرو ابن ركن الدولة الحسن بن بويه توفي سنة (٣٧٢هـ) ينظر: وفيات الأعيان: ١٣١/٢

(٧) لم أقف على أحد ترجم له. ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٠/١، والأشموني: ٢٢٠/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١٨٠/١، والهمع: ١٠٦/١،

وذهب الكوفيون إلى أنّ الخبر محذوف بعد الحال تقديره واقع ثابت[١].

وذهب سيبويه إلى أنّه زمان مضاف إلى فعله، تقديره إن كان الضربُ لم يقع زاد (كان) وإن كانت قد وقع يُقدر (إذ كان). وكان هذه المقدرة تامة لا ناقصة، والحالُ من الضمير المستكن في كان[٢].

وذهب ابن عصفور إلى أنّ هذا الخبر الذي قدره البصريون مما يجبُ حذفه[٣].

وتبعه ابن الحاج[٤] في كتابه (النقد) وانفرد بمذهب خالف فيه المتقدمين والمتأخرين حينما خطَّأ قول ابن عصفور في عدّه نحو: ضربي زيداً قائماً، ممّا يلزم فيه حذف الخبر. فزعم أنّه لا مانع من قولك: ضربي زيداً إذا كان قائماً وإذ كان قائماًن ولم يقل أحد: إنَّ هذا خبر لا يثبت وكذلك لا مانع من قولك: ضربي زيداً قائماً حسنٌ، وقد مثل أبو الحسن الأخفش في كتابه (الأوسط) بقولك: سَمْعُ أذني زيداً يقول ذلك حسن[٥].

وفي قول ابن الحاج هذا نظر، من عدة أوجه:

الأول: قوله ولم يقل أحد إنّ هذا خبر لا يثبت كلام غير دقيق، فسيبويه أول من أوجب حذفهُ وتقديرهُ، بل أجمع النحويون بصريون وكوفيون على ضرورة حذف هذا الخبر.

الثاني: قوله لا مانع يمنع من قولك زيداً قائماً حَسَن كلام غير دقيق؛ لكونه لم يُسمعْ من فصحاء العرب شاهد يؤيد مذهبهُ، بل أكاد أجزم أنّ حذف الخبر هذا أبلغ من ذكرهِ وكثيراً ما يكون عدم التصريح أبلغ من التصريح.

الثالث: أمّا ما نقلهُ عن الأخفش من جواز ذلك فهذا نقيض ما تقدم النقلُ عنه من أنّهُ قدرهُ بـ(ضربه قائماً) أي مصدر محذوف، ولم ينقل أحد عنه أنه أجاز ثبوت الخبر.

وابن عصفور وُصف بأنه من محققي النحاة ومن كان كذلك لا بُدَّ أن يتثبت من النقل والنصوص والروايات. وما ذكره ابن الحاج بعيد من جهتي السماع والقياس.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٠٩٣/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤١٩/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ٣٥٢/١.

(٤) هو أحمد بت محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الأشبيلي يُعرف بابن الحاج، له على كتاب سيبويه إملاء، ومختصر خصائص ابن جني، والنقد على مقرب ابن عصفور، توفي (٦٤٧هـ). ينظر: البغية: ٤٥٩/١-٣٦٠.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٠٩٤/٣.

- مذهب ابن أصبغ في رافع (إن) وأخواتها.

من الأمور المسلّم بها بين النحاة من النواسخ للجملة الاسمية وهي ستةٌ أسقط سيبويه[١] منها (أنَّ) المفتوحة بوصفها فرع على المكسورة. وللنحاة مذاهبُ عدة في إعمالها، فالبصريون مجمعون على أنها جميعها تنصب الأول وترفع الثاني، أي أنَّ عملها يكون في الجزأين وهو من المسائل المسلّم بها عند البصريين[٢].

ونقل صاحب (تقييد رؤوس المسائل) وهو إبراهيم بن أصبغ[٣] أنَّ رفع الخبر مذهب الجمهور، وأن الفراء أجاز النصب في (كأنّ) و(ليت) و(لعلّ)[٤]. وأنَّ الكسائي أجاز ذلك في (ليت)[٥].

وأن بعض المتأخرين أجاز ذلك في الستة[٦].

ونقل أبو حيان عن بعض أصحابهِ أنَّ نصب الخبر فيها كلها مذهب جماعة من المتأخرين منهم ابن الطراوة[٧]، وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام الجمحي وزعم أنّ ذلك لغة[٨].

والذي عليه إجماع النحاة أنّ هذه الأحرف تعمل في الجزأين وأما ما حُكيَ عن الكوفيين كالكسائي والفراء من جواز نصب الجزأين بها أمر لم يثبت في مصادر القوم، وأما ما أُتي بها من شواهد ظاهرها نصب الجزأين في هذا الأمر فشاذة ومؤولة.

وأما ما قيل من أنَّ بعضها ينصب الجزأين وبعضها الآخر ينصب ويرفع فمسألة لا تثبت عن حذّاق النحويين، وقد نقلها ضعافهم ووصفوها بأنها لغة من غير الاستدلال عليها.

وأما (أنَّ) المفتوحة الهمزة فإنّها إذا خُففت فالمشهور عند الكوفيين أنها لا تعمل لا في ظاهر ولا مضمر، لا ضمير أمر محذوف ولا غيره[٩].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢.

(٢) ينظر: المغني لابن فلاح: ١٤٨/٣-١٥١، وشرح الرضي: ٢٨٨/١.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبغ الباجي، أبو إسحاق، كان حافظاً للغة والنحو فصيحاً بليغاً شاعراً، سمع من محمد بن عمر بن لبابة وغيره، توفي سنة (٣٢٨هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٤٢٣/١.

(٤) ينظر: منهج السالك: ٢٧٨/١، والتذييل والتكميل: ٢٦/٥.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢٥٨/١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٦/٥.

(٧) ينظر: منهج السالك: ٢٧٨/١، وشرح المقدمة الجزولية: ٨٠٤/٢.

(٨) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٤/١.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٢١٩.

وذكر الفراء أنه لم يُسمع عن العرب تخفيف (أنّ) وتعملُ إلّا مع المكني، وأنشد[١]:

فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني طلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ[٢]

أمّا البصريون فزعموا أنّه يجوز أن تعمل في الاسم الظاهر من غير اضطرار، ولا ضعف، نقله عنه أصبغ في كتابه رؤوس المسائل[٣].

- مذهب النحويين في توجيه إنّ من خير الناس أو خيرهم زيدٌ.

للنحاة عدة مذاهب في توجيه عبارة (إنَّ من خيرِ الناسِ أو خيرهم زيدٌ)، والذي يعنينا منها توجيهات المغمورين منهم وأول هذه التوجيهات ما نُقِلَ عن شيبة بن الوليد[٤] أنّه وافق الكسائي في أنّ (خيرهم) مرفوعة ونصب (زيد) فتجعله اسم (إنّ)، و(مِن خير الناس) في موضع الخبر، و(خيرهم) مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: إنَّ من خيرِ الناسِ زيداً أو خيرهم هو، وجوَّزا ارتفاع (خيرهم) على أنّه خبر مبتدأ محذوف التقدير أو هو خيرهم. ففي التقدير، الخبر أو المبتدأ محذوف لفهم المعنى، وفُصِلَ بين خبر (إنّ) واسمها بالجملة المعطوفة من الابتداء والخبر فصار العطفُ قبل تمام معمول (إنَّ)[٥]. واعترض أبو حيان على مذهب الكسائي وشيبة بن الوليد، وحجته أنَّ هذا من باب عطف المفردات.

ولا جائز أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو (من خير الناس)؛ لأنه يلزم من ذلك تقدّم الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور على اسم (إن) وذلك لا يجوز بإجماع[٦].

وثانيها ما ذهب إليه أبو أحمد البلخي[٧]. وهو رفع (خيرهم) ورفع (زيد)، فرفع (زيد) على الابتداء، و(من خير الناس) في موضع الخبر، و(أو خيرهم) معطوف على الخبر. واسم (إنّ) محذوف

---

(١) البيت مجهول القائل، ينظر: المغني: ٤٧/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٩٠/٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٢٧٥/٣.

(٤) لم تذكر كتب التراجم لنا شيئاً عن حياتهِ وشيوخه وتلاميذه ولا سنة وفاته، وقيل إنه كان متعصباً للكسائي، تنظر أخباره، مجالس العلماء: ٢٨٨-٢٩٣، وأمالي الزجاجي: ٥٩-٦٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٢٩٣/٣.

(٦) ينظر: التذييل: ٢١٧/٥.

(٧) هو أبو زيد أحمد بن سهل، له مصنفات كثيرة، منها كتاب النحو والتصريف، وكتاب المصادر، وصناعة الشعر، وكان يُرمى بالإلحاد، توفي سنة (٣٢٢هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٦٤/٣-٨٦، والبغية: ٣١١/١.

ضمير الأمر[١].

والحذف في مثل هذا قليل حكى الخليل: ((إنَّ بك زيدٌ بك مأخوذٌ))[٢]. والتقدير: إنه من خير الناس أو خيرهم زيد. والعطف هنا من عطف المفردات؛ لأن (أو خيرهم) معطوف على الخبر المتقدم. والكلام كله على هذا جملة واحدة.

وعلى مذهب الكسائي يكون الكلام جملتين. وهو مذهب حسن[٣].وثالثها: مذهب أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي[٤]، وهو نصب (خيرهم) ورفع (زيد) فاسم (إنّ) محذوف أو (خيرهم) منصوب بإضمار (إنّ) لدلالة (إنّ) تقديره إنّ من خير الناس زيدٌ، وإنّ خيرَهم زيدٌ[٥].

- مذهبُ أبي الحسن الحرّالي في التفريق بين مصطلحي المفعول من أجله والمفعول له.

المفعول له هو: ((المصدرُ المفهمُ علةً. المشاركُ لعاملهِ في الوقت والفاعل))[٦].

وهو علةُ فعل الفاعلِ، ويُعبَّر عنه النحويون بالمفعول لهُ، والمفعول من أجلهِ والمعنى عندهم واحد[٧].

ونقل ابنُ بُزيزة (ت٦٦٢هـ) عن شيخه أبي الحسن الحَرَّالي[٨] أنّه يُفرق بينهما فيقول: ((المفعول من أجلهِ هو ما كانت العلةُ فيه سابقة، والمفعول له، ما كانت العلةُ فيه لاحقة، فالأول كقول القائل: أكرمتُك اليوم لإكرامِك لي أمسِ، ومثال الثاني: أكرمتُك لتكرمني غداً، وعلّمتُكَ لتتعلم، وهذا فرقٌ معنوي، والعاملُ فيه أيضاً الفعل الأول أو بتوسط الحرف))[٩].

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٢٩٤/٣.

(٢) الكتاب: ١٣٤/٢.

(٣) ينظر: التذييل: ٢١٧/٥.

(٤) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرئ اللغوي، صنف مختصراً في النحو، والمقصور والممدود وغير ذلك، توفي سنة (٢٠٢هـ) ينظر: البغية: ٣٤٠/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٢٩٣/٣.

(٦) شرح ابن عقيل: ٥٧٤/٢.

(٧) التذييل: ٢٣٦/٧.

(٨) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن التّجيبي الحرّالي الأندلسي أصلًا والمراكشي استيطاناً توفي سنة (٦٣٧هـ). ينظر: البغية: ٢٢٣/١.

(٩) غاية الأمل: ٣٤٧/٢.

ويرى الزّجاج أنّ العامل فيه فعل مضمر(١). وللنحاة خلاف طويل في عاملهِ ولا نرى ضرورة الخوض فيه تجنيباً للإطالة والتكرار(٢). وذهب الكوفيون إلى أنّه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف ولذلك لم يترجموا له كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي(٣).

والخلاصة أن الذي ذهب إليه الحَرّالي من التفريق بين مصطلحي المفعول له والمفعول من أجلهِ مذهب انفرد به ولم يذكره أحد من النحاة الذين سبقوه ولا الذين جاءوا بعده. وقد اطلعت على كثيرٍ من مصادر النحاة المتيسرة لديّ فوجدتهم يذكرون المفعول له والمفعول من أجله والمفعول لأجله، وكأنّ هذه المصطلحات من قبل المصطلحات المترادفة والمعنى واحدٍ.

- مذهب عبد الدائم القيرواني في ملازمة (سواء) البناء على الفتح.

اختلف النحاةُ في إعراب (سِوى وسُوى وسَواء)، فمذهب سيبويه(٤) والفراء(٥) وغيرهما أنّها لا تُستعملُ إلّا ظرفاً ولا تخرج عن الظرفية إلّا لضرورة شعرٍ، واستدلوا على ظرفيتها بوصل الموصول بها كقولهم: قام الذي سِواك في فصيح الكلام، ولا يجوز ذلك مع (غير)(٦).

وذهب ابن مالك إلى أنَّ حُكمَ سِوى وسُوى وسَواء، حُكمَ (غير) فلا تكون ظرفاً(٧)، واحتج لمذهبه بأنَّ الظرفَ في العرفِ ما ضمّن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان و(سوى) ليس كذلك، فليست بظرفِ حقيقة وإذا اطلقت عليها ظرفاً إذا وُصِل الموصول بها فذلك على طريق المجاز وهو سائغ مع أنّها تحتملُ التأويل إذا وُصِل بها الموصول(٨). واستدل على صحة مذهبه هذا بكثيرٍ من الشواهد الصحيحة عن النبي ﷺ وكلام العرب المنثور والمنظوم(٩).

---

(١) نقل هذا المذهب عنه غير واحدٍ من النحويين. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٩٨/٢، وشفاء العليل: ٤٦٢/١، والمساعد: ٤٨٥/١، ولم أقف عليه في معانيه.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١١٨٣/٣، والتصريح: ٤٣٤/١، والهمع: ١٩٤/١.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٣٨٤/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣١/١-٣٢، ٤٠٧.

(٥) ليس في معانيه، ينظر رأيه: شرح التسهيل للمرادي: ٥٥٢، والمساعد: ٥٩٤/١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٥٢٠/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٦/٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٢١/١.

(٩) شرح التسهيل: ٣١٦/٢، وشرح الكافية: ٣٢١/١.

حتى زعم أبو حيان وهو من أشدِّ معارضيه أنّ الناظم أكثر من الشواهد لأنّه ذهب مذهباً قلَّ أن يُتَّبَعَ عليه؛ فمستقرئَ اللغة وعلم النحو لا يكاد أحدٌ منهم يذهبُ إلى مقالتهِ، بل هي عندهم منصوبة على الظرف هكذا نصّ الناس(١).

وذهب ابن عصفور في كتابه (الشرح الصغير)(٢) إلّا أنَّ الصحيح في (سِوى وسُوى وسواء) أنَّها منتصبةٌ على الظرفية، ولا يشرب منها معنى الاستثناء إلا (سِوى) مكسورة السين فإن استثني بما عداها فبالقياس عليها(٣). ولذلك لم يمثل سيبويه إلا بـ(سِوى) المكسورة. وذكر أنها وحدها من بين سائر أخواتها فيها معنى الاستثناء(٤).

وذكر غير واحد من النحويين أن (سِوى وسُوى) لا يحكم على موضعهما إلا بالنصب لأنهما ظرفان بمنزلة (بدلك) و(موضعك) فأنهما معربتان وليس لهما موضع إلّا النصب(٥).

وزعم عبد الدائم القيرواني(٦) أن (سواء) مبنية على الفتح ولم تتغيّر حركتها كتغيّر حركة (غير) بوجوه الإعراب(٧).

وفي كلامهِ هذا وجوه من القياس؛ لأنّ علة البناء فيها تضمنها معنى الحرف وهو (إلا) مع قلة تصرفه(٨).

والذي نطمئن إليه أن (سِوى) بالكسر، متضمنة معنى الاستثناء كـ (غير) وهذا ظاهر كلام سيبويه وتابعه في ذلك أكثر المتأخرين وفي طليعتهم ابن مالك الذي أكثر من الاستدلال بالشواهد عليها.

---

(١) ينظر: منهج السالك: ٦٠١/٢.

(٢) ذكرت كتب التراجم أنّ لابن عصفور ثلاثة شروح على جمل الزجاجي: الكبير، والأوسط، والصغير، ينظر: كشف الظنون: ٦٠٣، والمقرّب مقدمة التحقيق: ١٣. ولم يصلنا منها سوى الشرح الكبير.

(٣) ينظر: التذييل: ٣٦٠/٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٥٠/٢.

(٥) ينظر: الغرة لابن الدهان: ٥٢٢/٢.

(٦) هو عبد الدائم بن مرزوق بن خير، أبو القاسم القيرواني، كان من رواة شعر أبي العلاء المعرّي في المغرب، وهو شيخ ابن السيد في شعر المعري، روى عمه أبو جعفر السرقسطي ومن شيوخه أبو يعقوب النجيرمي (٤٧٢هـ). ينظر: إيضاح شواهد الايضاح: ٧٤٠/٢، وبغية الوعاة: ٧٥/٢، والخزانة: ١٧٧/٦.

(٧) ينظر: الهمع: ١٥٥/٢، ١٦٣.

(٨) ينظر: منهج السالك: ٦٠٣/٢.

وأمّا من زعم أنها لا تخرج عن الظرفية فهو مخالف للقياس والسماع. أمّا من جهة القياس فهي بمعنى (غير)، وأمّا من جهة السماع فقد ثبت بالنصوص الفصيحة خروجها عن الظرف ووقوعها مجرورة كقوله ﷺ: ((دعوت ربي ألّا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم))[١]. ومرفوعة كقول الفند الزماني[٢]:

ولم يبقَ سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

وغير ذلك من الشواهد الفصيحة الأخرى، وأمّا (سَوى) بالفتح و(سواء) بالمد فهما لا يخرجان عن الظرفية.

- مذهب أبي الحسن الدَّباج في أحوال المضاف إلى الصفة المشبهة

الصفة المشبهةُ هي ما دلَّت على حدث وصاحبِهِ، ومنها ما تُصاغ لغير تفضيل من فعل لازم، لقصد شبه الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث[٣].

وقد يرتفعُ ما بعدها، نحو: زيد حسنٌ وجههُ، واختلفوا فيه فقيل هي مشبهة باسم الفاعل كحالها إذا انتصب ما بعدها أو انجرَّ، فهو مذهب ابن جني[٤] وأبي علي الشلوبين[٥].

وقيل الرفع يحملها على الفعل ولا تكون مشبهة إلا إذا انتصب ما بعدها أو انخفض واختارهُ ابن عصفور[٦].

وعلى هذا فإنَّ الفرق بين القولين، إنه لا يجوز على القول الأول مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوهُ أمسِ؛ لأنها والحالة هذه محمولة على اسم الفاعل، وهو لا يعملُ في المضي. ويجوز في القول الثاني[٧].

واختلفوا في رُتبِ الرفع والنصب والخفض، فذهب ابن السيد البطليوسي وأبو علي الشلوبين إلى أنَّ الرفع أوّل والنصب ناشئ عن الرفع، والخفض ناشئ عن النصب[٨].

---

(١) صحيح مسلم: ٢٢١٥/٤، برقم: ٢٨٨٩.
(٢) ديوانه: ٢٥.
(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣١٧.
(٤) ينظر: الخصائص: ١٧٦/٢.
(٥) ينظر: التوطئة: ٢٦٥-٢٦٦.
(٦) ينظر: شرح الجمل: ٥٦٧/١.
(٧) ينظر: الارتشاف: ٢٣٤٧/٥.
(٨) ينظر: المساعد: ٢١٢/٢.

وذهب أبو الحسن الدّباج[١]، وابن هشام الخضراوي إلى أنّه يمكن أن تكون الإضافة من رفع ويمكن أن تكون من نصب[٢].

وذهب السُّهيلي إلى أنَّ الخفض ناشئ عن الرفع والنصب ناشئ عن الخفض[٣].

- مذهب ابن معزوز في اسميّة (على)

المشهور بين النحاة أنَّ حروف الجر تقسم على قسمين، قسم اتفقوا على حرفيتها، والآخر اختلفوا فيها بين الاسمية والحرفية أو بين الحرفيّة والفعلية[٤].

ومن الحروف التي اختلف فيها هي (على)، فهي ترِدُ لمعانٍ أشهرها الاستعلاء، وقد تأتي للمصاحبة كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي مصاحباً بين الإنفاق وحبّ المال[٥].

وتأتي للمجاوزة بمعنى (عن)[٦]، وتأتي للظرفية بمعنى (في) وترِدُ بمعنى (الباء)[٧]. وزادوا فيها معاني أُخر بمعنى (في) و(من) والباء والزيادة والتضعيف. تأوّل البصريون بعضها[٨].

ومن أحكامها النحوية الأخرى أنّ النحويين أجازوا حذفها في الشعر والنثر وقد تزاد في الكلام[٩].

ومنع سيبويه زيادتها كما منع زيادة (عن) أيضاً[١٠].

---

(١) هو علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الدباج قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذر بن أبي ركب توفي سنة (٦٤٦هـ). ينظر: البغية: ١٥٣/٢.

(٢) ينظر: المساعد: ٢١٢/٢، والارتشاف: ٢٣٤٧/٥.

(٣) ينظر: نتائج الفكر: ٩١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٨/٣-٢٩.

(٥) ينظر: التسهيل: ١٤٦، وشرحه لابن مالك: ١٦٣/٣، وشفاء العليل: ٦٦٦/٢.

(٦) ينظر: مصابيح المغاني: ٢٨٢.

(٧) ينظر: الارتشاف: ١٧٣٤/٤.

(٨) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٦٥، والتمام لابن جني: ٢٤٦، والجنى الداني: ٤٧٧.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٢/١، والجنى الداني: ٤٧٤.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٣٨/١.

والغريب في الأمر أنَّ ابن الطراوة[١]، وابا الحجاج بن معزوز في كتابه (أغاليط الزمخشري)[٢]، وأبا علي الرندي[٣]، وأبا علي الشلوبين في أحد قوليه[٤] ذهبوا إلى أنّ (على) إن لم يدخل عليها حرف الجر (من) لا تكون حرفاً أصلاً[٥].

وقد استدلَّ الأخفش على اسميتها بقول العرب: (سَوّيتُ على ثيابي) ومعناهُ: سوَّيت فوق ثيابي[٦]، ويمكن أن يُحمل عليه قول الشاعر[٧]:

هـــوّن عـلـيـك فـــإنّ الأُمـــور بـكـــفِّ الإلـــه مـقـاديـرُهـا

ومن زعم أنّها اسم يجعلها معربة، ويرى بعضهم أنّها مبنيّة، والألف فيها كألف (هذا) و(ما)، ولا تنتقل من الحرفية إلّا بدخول حرف الجر (من) عليها وهي شبيهة (عن) في هذا[٨].

وذهب ابن الطراوة في كتابه (الشارد) إلى أنّها لا تكون إلّا اسماً ولا تكون حرفاً البتة، واستدل بقول سيبويه: ((وأمّا الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلف وأمام وقدام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند وقبل ومَعَ وعلى؛ لأنك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك))[٩].

والذي ذهب إليه ابن معزوز في كتابه (أغاليط) الزمخشري وابن الطراوة في كتابه (الشارد) ومن وافق مذهبهما من النحاة ليس بصحيح؛ لأن النحاة مجمعون على حرفيتها ما لم يدخل عليها حرف الجر (من)، فهي والحالة هذه اسم، وما يدل على حرفيتها جواز حذفها في النثر والشعر كقوله تعالى: ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] وانتصاب الاسم الواقع بعد الفعل وجواز

(١) ينظر: الإفصاح: ١٢٧.

(٢) وهو يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب النحوي كان نحوياً جليلًا، أخذ العربية عن ابي إسحاق بن ملكون وأبي زيد السهيلي وروى عنهما، وأقرأ ببلده مدّة ثم انتقل أخيراً إلى مُرسية فأقرأ بها وكان متصرفاً في علم العربية حسن النظر، أخذ عنه عالم كثير، منهم أبو الوليد يونس بن محمد الوقشي وغيره، وألّف شرح الإيضاح للفارسي والرد على الزمخشري في مفصلهِ، وقد أكثر النقل عنه أبو حيّان في الارتشاف والتذييل ومنهج السالك، وابن هشام في المغني، والسيوطي في الهمع، وغيرهم. توفي سنة (٦٢٥هـ). ينظر: البغية: ٣٠٣/٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٧٦٥/٢.

(٤) ينظر: الإفصاح: ١٢٧.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٧٣٤/٤، ومنهج السالك: ٧٨٩/٣.

(٦) ينظر: المساعد: ٢٦٩/٢، والخزانة: ١٤٨/١٠-١٤٩.

(٧) البيت نسبه سيبويه إلى الأعور الشّنّي، ينظر: الكتاب: ٦٣/١-٦٤.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٧٣٤/٤.

(٩) الكتاب: ٤٢٠/١، وينظر: منهج السالك: ٧٨٩/٣.

حذفها في الموصول ولو كانت ظرفاً لما جاز ذلك[١].

وأنكر أبو حيان مجيئها اسماً وصّرح بأنّه لا يعلمُ أحداً من النحويين ذهب هذا المذهب، وما استدل به الأخفش وغيره محمول على القليل ولا يحتج به[٢].

والحقيقةُ أنَّ نصّ سيبويه لا يوحي باسميتها من غير دخول (من) عليها، بل صرّح بظرفيتها حينئذٍ، فقد نصَّ على أنّ (على وعن) من الحروف التي تستعملُ ظرفاً. والتصريح بأنّها اسم البتة فيه تكلف ومبالغة إذ لا تحتمل معاني (على) الأخرى الاسمية ولو كانت اسماً كما زعم القائل لما كان بعدها مجرور أبداً، فهذا من الآراء النادرة الغريبة التي لا يُقاس عليها.

- مذهب عبد الله الخبري في الواو الواقعة في جواب الشرط

الحال يأتي مفرداً نحو جاء زيد راكباً، ويأتي جملة اسمية أو فعلية أيضاً لكنهم اشترطوا في الجملة الواقعة حالاً أن يلزمها رابط يربطها بالجملة السابقة، وهذا الرابط أمّا الواو أو الضمير أو كلاهما وفي كل ذلك تفصيل[٣].

واشترطوا في الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية، وجوّز الفراء أن تكون طلبية نحو: تركْتُ عبد الله قم إليه[٤]. وتدخل تحت الخبرية جملة الشرط فتقع حالاً أيضاً، واختلفوا في لزومها للواو فذهب بعضهم إلى أنها تلزم الواو، وذهب ابن جني إلى أنّها لا تلزمها[٥].

وانكر المطرزي وقوع الجملة الشرطية حالاً بتمامها، فلا يقال جاء زيد إن يسأل يُعط[٦].

وذكر الخبري[٧] في (مسائله العشرين) أنّ الواو الداخلة على الجملة الشرطية هي للعطف دون الحال، والمعطوف عليه محذوف والتقدير: إن أتيتني وإن لم تأتني. محتجاً بأنّ (إن) للمستقبل والمستقبل لا يقع حالاً[٨].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٧١٠، والجنى الداني: ٤٧٠.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٧٣٣/٤.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٥٦/٢-٦٥٧.

(٤) ينظر: المساعد: ٤٣/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٦٠٢/٣.

(٦) ينظر: المصباح: ٣٨.

(٧) عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله بن حكيم الخبري (ت٤٧٦هـ)، صنف شرح الحماسة، وشرح ديوان البحتري، ينظر: البغية: ٢٩/٢.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٦٠٢/٣.

- مذهب ابن هشام الفهري في رفع الفعل المسند إلى لام الجحود ضميراً مستتراً

لام الجحود هي لام مكسورة أبداً ناصبة للفعل بنفسها عند الكوفيين(١)، وتنوب مناب (أن) المصدرية عند ثعلب(٢). وأوجب البصريون إضمار (أن) بعدها، وشرطها أن يكون قبلها كون ماضٍ لفظاً أو معنى ناقص منفي بـ(ما) أو (لم)(٣).

وأجاز بعض النحويين دخول هذه اللام في أخوات كان قياساً عليها، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك في ظننت(٤). وأجاز بعضهم أن تقع في كل فعلٍ منفي تقدمه فعل نحو: ما جئت لتكرمني، والصحيح أنّها لا تقع إلّا بعد (كان) الناقصة(٥).

وخبر كان واجب الحذف عند البصريين لأنَّ لام الجحود والمصدر المنسبك بعدها في موضع جر بها ويكون النفي متسلطا على ذلك الخبر المحذوف فينتفي بنفي متعلقه، فيقدرون الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٩] أي: يريد لاطلاعكم(٦).

والتصريح بالخبر المحذوف في غاية الندور، قال الشاعر:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو وَلَكِنَّ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ(٧)

ولم يجوز محمد بن سعيد الغزني في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أن يكون التقدير (لأن يضيع) إلا بشرط أن يظهر خبر كان. فتقول ما كان الله مُريداً لأن يضيع أيمانكم، وذلك لأنّ المحذوفات من كلام مشهور إذا أريد ردّها فالحق أنها ترد كلها حتى يرجع الكلام إلى أصله. أو تضمر كلها حتى يبقى الكلام على شهرته(٨).

ولمّا أوجب البصريون إضمار (أن) بعد لام الجحود أجاز بعضهم أن تحذف هذه اللام ويُستغنى عنها بـ(أن) نحو: ما كان زيد أن يقوم(٩). ولا موضع لـ(أن) هنا لأنها أفادت ما أفادته اللام

(١) ينظر: الإنصاف: مسألة (٨٥).
(٢) ينظر: الهمع: ٧/٢.
(٣) ينظر: التصريح: ٢٣٦/٢.
(٤) ينظر: الجنى الداني: ١٥٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٢٩٢/٣-٢٩٣.
(٧) البيت بلا نسبة في المساعد: ٧٩/٣، والتصريح: ٢٣٥/٢.
(٨) ينظر: الارتشاف: ١٦٥٨/٤.
(٩) ينظر: الأشموني: ٢٩٤/٣، والتصريح: ٣٣٦/٢.

عند الجميع[١].

وذهب أبو حيان إلى أنه لا يستغنى بـ (أن) عن اللام[٢]، واضطرب كلام ابن عصفور في المسألة فمرة أجاز ومرة منع[٣].

ومن أغرب الآراء ما ذهب إليه ابن مالك الذي زعم أنّ (أن) لازمة للإضمار، والنصب يكون بها، وأنَّ الفعل بعد هذه اللام في موضع خبر لكان[٤].

وهذا الرأي ممّا انفرد به ابن مالك وخالف إجماع البصريين و الكوفيين.

وذكر ابن هشام الفهري في كتابه (المقرب)[٥] أنَّ الفعل الداخل عليه لام الجحود لا يرفعُ إلا ضمير الاسم السابق لا السببي، فلا يجوز أن تقول: ما كان زيد ليقوم أخوه؛ لأنه سببي.

نقل هذا المذهب عنه أبو حيان ثم عقّب عليه بقوله: ((ولا نعلمُ أحداً نبَّهَ على هذا إلَّا ابن هشام))[٦].

والمستخلص ممّا تقدم أن للنحاة مذهبين في تقدير خبر كان، فذهب البصريون إلى أنّ خبر كان محذوف تقديره (مريداً) يقع قبل لام الجحود، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر المنسبك من (أن) المضمرة والفعل في موضع نصب خبر لكان، ولذلك أجازوا تقديمه عليها. وهذا المذهب هو الذي تبناه ابن مالك ورجحهُ، ولا صحة لما حكاه أبو حيان من أن ما قال به ابن مالك ليس بقول بصري ولا كوفي.

والذي يبدو أنَّ هذا المذهب أقرب إلى الصواب؛ لأنه يغني عن التقدير والتأويل، فإذا قلت: ما كان زيدٌ ليسافرَ، فالتقدير ما كان زيد مسافر، أولى من تقدير محذوف (مريداً السفر) والله أعلم.

- مذهب ابن العريف في الجملة الفعلية المسندة إلى المبتدأ.

إذا عطفت الجملة الاسمية على الفعلية فالأرجح الفعلية للتناسب، وهو واجب عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفة. ومما يترجح فيه الفعلية نحو: موسى اكرمه، لأن وقوع الجملة الطلبية

(١) ينظر: المساعد ٣/٧٧.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٤/١٦٥٨.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ١/١٤٠-١٤١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٤/٢٢-٢٣، وشرح الكفاية: ٢/١٥٣٩.

(٥) هو محمد بن أجمد النحوي (ت٥٧٠هـ) ينظر: كشف الظنون: ٤/٥٤٥.

(٦) الارتشاف: ٤/٦٥٩.

خبراً قليل[١]. وذهب الجمهور إلى أن (زيد قام) جملة اسمية لا غير لكونها مبدوءة بالاسم، والجملة الفعلية في موضع الخبر[٢].

وجوَّز المبرد وابن العريف[٣] وتبعهما ابن مالك[٤] فعليتها على الإضمار والتفسير، على تقدير: قام زيد قام[٥]. والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت زيد قام وعمرو قعد عنده، فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع[٦].

- مذهب لكذة والمهاباذي في ملازمة (ظل) النقص.

ظل من أخوات (كان) وهي بمجملها يسميها النحاة الأفعال الناسخة فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وقد أجمع النحويون على أنها كلها تأتي ناقصة وتامة، إلا (ليس) فلا تأتي إلا ناقصة[٧].

وفي شرح اللمع للمهاباذي[٨]. أن (ظل) لا تُستعمل تامة ولا تأتي إلا مع فعل النهار[٩].

وهذا الذي ذهب إليه استبعدهُ أبو حيان ووصف مذهبهُ بأنه ((ليس بجيد))، وحُجَّتهُ أنّ النحويين حكوا أنّها تكون تامة، وأما زعمُهُ أنّها لا تأتي إلا لفعل النهار فقد سبقهُ إلى هذا الزعم لُكذةُ الأصبهاني[١٠]، إذ عاب على الأعشى قوله[١١]:

يظل رجيماً لريبِ المنو نِ والهمّ في أهلها والحزن

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٩٦/٢.

(٢) ينظر: التصريح: ٢٢٦/٢.

(٣) هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحوي، أخذ عن القوطية له كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر النحاس في مسائل ذكرها في كتابه الكافي توفي سنة (٣٩٠هـ)، ينظر: البغية: ٥٤٢/١-٥٤٣، وجذوة المقتبس: ١٨٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٦/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢١٧٦/٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٤٩٧/٢.

(٧) ينظر: الهمع: ٤٢٢/١.

(٨) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي. من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح اللمع توفي سنة (٤٧١هـ) ينظر: معجم البلدان: ٢٢٩/٥، والأعلام: ١٥٨/١.

(٩) ينظر: تعليق الفرائد: ١٧٧/٣.

(١٠) هو الحسن بن عبد الله المعروف بلكذة الأصبهاني، أبو علي، قدم بغداد وكان إماماً في النحو واللغة، من كتبه: كتاب الصفات، وخلق الإنسان، توفي (٣١١هـ)، ينظر: الأعلام: ٢١٢/٢.

(١١) ديوانه: ١٥.

فزعم أنّ (يظل) خطأ؛ لأن الظلولَ لا يكون إلّا نهاراً، أفتراه يظلّ نهارهُ رجيماً لريبِ المنون فإذا كان الليل أمِن، ولا يقال (ظلّ فلان شهرهُ سائراً) إلا أن يكون سيرهُ بالنهار خاصة(١).

والذي ذهب إليه المهاباذي والأصبهاني خلاف لما ذهب إليه النحويون الذين نقلوا أن (ظل) تكون بمعنى (صار)، وقد رد أبو حنيفة الدينوري(٢) على لكذة قولهُ وذكر شواهد من القرآن الكريم وكلام العرب تدل على أنّ (ظل) تستعمل في غير النهار، وبمعنى صار(٣).

وما ذكره أبو حنيفة مواقف لما سُمِع عن العرب، فقد نُقِلَ عنهم أنَّ كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلّ ترد بمعنى (صار)، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦] وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤] وقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] أي صار(٤).

- مذهب أبي غانم وخطاب الماردي في تذكير الفعل الجامد و تأنيثهِ.

من الأفعال الجامدة الدالة على المدح والذّم (نعم وبئس) فإن كان فاعلهما مؤنثاً أجاز النحويون تذكير الفعل وتأنيثهُ فيُقال: نعمتْ المرأةُ هندُ، ونعم المرأة هند، وبئستْ المرأة هند، وبئس المرأة هندُ، وإنَّما أجازوا ذلك لأنهم إنّما أرادوا به الجنس بعينهِ أي جنس الممدوح أو المذموم(٥).

واختلف النحويون في تأنيث هذا الفعل إذا كان تمييز الفاعل مؤنثاً، فذهب ابن أبي الربيع إلى عدم جواز التأنيث فلا تقول: نعمتْ امرأةً هندُ، وإنَّما يقال: نعمَ امرأة هند، استغنوا بتأنيث المفسر(٦).

وأمّا ابن مالك فأوجب أن يكون التمييز مطابقاً للخصوص بالمدح أو الذم. نحو: نعم رجلاً زيدٌ، ونعمت امرأةً هندٌ(٧).

---

(١) ينظر: منهج السالك: ٢١٩/١-٢٢٠.

(٢) هو أحمد بن داود أبو حنيفة الدينوري النحوي صاحب ابن السكيت، له مصنفات في العربية واللغة، أخذ عن البصريين والكوفيين، صنف كتاب الباه، ولحن العامة، والشعر والشعراء، والنبات، توفي سنة (٢٨٢هـ) ينظر: تاريخ الإسلام: ٥٧/٢١، والبغية: ٣٠٦/١.

(٣) التذييل: ١٥٩/٤.

(٤) ينظر: التذييل: ١٥٨/٤.

(٥) ينظر: شرح ابن طولون: ٣٢١/١.

(٦) ينظر: الملخص: ٤٤٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٨/٣-٩.

وأمّا ما جاء في الحديث من قوله ﷺ: ((مَن توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت))[١]. فمؤول على أنّه الحق التاء لأنّه لم يذكر المفسر، فلا حُجة فيه على منع إلحاق التاء مع ذكر المفسِّر[٢].

وأوجب أبو غانم[٣] صاحب كتاب (المحلَّى في النحو) تأنيث الضمير المستكن وإلحاق العلامةِ في الفعل لتأنيث المفسِّر، نحو: بئست جارية جاريتُك[٤].

وجوّز خاطب الماردي[٥] صاحب كتاب (الترشيح) الوجهين التذكير والتأنيث، فيقال: نعم جارية هندٌ، ونعمت جارية هند، تنصب النكرات بالحال والتمييز[٦].

والذي يظهر ألّا ثمرة متحصلة من هذا الخلاف ولا جدوى من تعدد هذه الأوجه، والذي عليه أكثر النحويين أنّ الفاعل إذا كان مؤنثاً والتمييز مؤنثاً الأحسن والأفضل تأنيث الفعل معه والقليل والشاذ هو التذكير مع كون الفاعل والتمييز مؤنثاً.

ومذهب تأنيث الفعل مع التمييز المؤنث هو الذي استحسنه ابن مالك وتبناه في جميع مصنفاته.

- مذهب الأُشُوني في جواز التعجب من الفعل المزيد

للتعجب القياسي صيغتان مشهورتان هما (ما أفعله) و(أفعل به) ولا يُتعجبُ من كل فعلٍ، بل وضع النحاة للفعل الذي يُصاغ منه التعجب شروطاً، وهي أن يكون ثلاثياً تاماً متصرفاً مبنياً للمعلوم، ليس من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى، ولم يُجوزوا التعجب من الأفعال غير القابلة للتفاوت[٧].

هناك خلاف بين النحاة حول جواز التعجب من بعض الأفعال التي لا يجوز التعجب منها، ومن مظاهر هذا الخلاف والخروج عن الشروط التي وضعها النحويون، ما رواه الأُشُوني[٨] في كتابه (الطُرر) نقلاً عن كتاب (الأوسط) للأخفش أنه يُجيز التعجب من كل فعل مزيدٍ وكأنَّه راعى أصلَهُ؛

(١) سُنن أبي داود: ٩٧/١.

(٢) ينظر: منهج السالك: ١٣٧٤/٤.

(٣) هو أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان، من جلّة المقرئين بمصر، توفي سنة (٣٣٣هـ) ينظر: البغية: ٢٩٠/٢.

(٤) ينظر: التذييل: ١١٤/١٠.

(٥) هو خطّاب بن يوسف أبو بكر الماردي، اختصر الزاهر لابن الأنباري توفي (بعد ٤٥٠هـ)، وقيل إنّ أصل تسمية كتابه الترشيح (التوشيح) فحرّف. ينظر: ابن الطراوة وأثرهُ في النحو: ٥٠.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٢٠٥٠/٥.

(٧) شرح ابن عقيل: ٣/

(٨) هو أحمد بن محمد بن عبد الله الأزدي القرطبي الأُشُوني الأصل، بضم الهمزة، قرأ ببلدهِ العربية والأدب. البغية: ٣٦٨/١.

لأنَّ أصل جميع ذلك الثلاثي[١].

والغريب أنّ أبا حيان نقل عن بعض النحاة أنّ الأخفش أجاز ذلك استكراهاً كما أجاز ذلك سيبويه في (فعل)[٢].

ولم يُعقب أبو حيان على هذا النقل ولم يتبين لنا طبيعة الاستكراه التي جعلت الأخفش يجيز التعجب من المزيد.

والذي يبدو لي أن ما نقله الأُشُوني عن الأخفش ليس معناهُ أنه يجيز التعجب من المزيد بل هو اختلاف في لغات العرب. فالذين قالوا ((ما أَفْقَرَهُ! تكون لغتُهم افْتَقَرَ لا فَقُرَ ولا فَقِرَ؛ ألا ترى إلى قولِ الأخفش: وذُكِرَ أَنَّهُ يُقال فَقُرَ وغَنِيَ، فالأخفشُ أيضاً مع جلالتهِ وسماعِهِ من العربِ لم يسمعْهُ من العربِ، إنما قال: وقد ذُكِرَ أَنَّهُ يُقال فَقُرَ))[٣].

* * *

(١) ينظر: منهج السالك: ١٣٢٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٣/٤-٣٦.

(٣) التذييل: ٢٣٨/١٠.

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

١- سعى الباحثُ إلى تعريف القارئ بنحاة مغمورين لم ينالوا حظهم من الشهرة على الرغم من تميز آرائهم التي انفردوا بها.

٢- إنَّ النحاة المغمورين لم يكونوا ينتمون إلى مذهب النحوي معين محدد، بل نجد أنَّ منهم من هو بصري وآخر كوفي وثالث خلط بين المذهبين ورجح ما رآه موافقاً للسماع والقياس ومنطق اللغة.

٣- عُرف هؤلاء المغمورون بتعليلات وتأويلات منها ما وافقوا فيها النحاة الذين سبقوهم ومنها ما كانت استنباطات واجتهادات فردية.

٤- وجد الباحث عناية بالغةً من لدن النحاة المتأخرين بنحو المغمورين ولا سيما أبو حيان الأندلسي الذي نقل في كتبه كثيراً من آرائهم وقد تبنى بعضها واتخذها مذهباً له.

٥- أكثر ما وجده الباحث من آراء هي مخالفات لإجماع النحاة. إذ انفردوا بآراء لم يسبقهم إليها أحد من النحاة لذلك فقد اشتهروا بغرابة الرأي وكثرة التأويلات.

* * *

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو: د. محمد إبراهيم البنا، دار أبو سلامة، تونس، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢- ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٤- الأعلام: الزركلي، خير الدين (ت١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ٢٠٠٢م.

٥- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: الفارقي، أبو نصر الحق بن (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦- أمالي الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. رجب محمد عثمان، الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

٨- إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت ق٦هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٠- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

١١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٩٧م.

١٣- التصريح بمضمون التوضيح: الأزهري، أبو الوليد زين الدين خالد بن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٤- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد (ت٨٢٧هـ)، تحقيق د. محمد عبد الرحمن المفدّى، ط١، ١٩٨٣م.

١٥- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكريّ، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق وتقديم: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ - ١٩٦٣م.

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، أبو محمد الحسن بن عبد الله بن علي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٧- التوطئة: الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.

١٨- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح ابن عبد الله (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٩- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٠- خِزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٢١- الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.

٢٢- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
٢٣- سُنن أبي داود: أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي (ت٢٧٥هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٤- شرحُ ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، أبو محمد بهاء الدين عبد الله ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، انتشارات استقلال طهران، ١٣٨١هـ.
٢٥- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ابن طولون شمس الدين محمد بن علي الصالحي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٦- شرح ابن الناظم: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: حسن حامد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٢٨- شرح التسهيل ابن مالك: أبو عبد الله محمد جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمد بدوي مختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
٢٩- شرح التسهيل: المرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣٠- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
٣١- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، د.ط، د.ت.
٣٢- شرح المقدمة الجزولية الكبير: الشلوبين، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزّال العتبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
٣٣- شعر الفند الزماني: د. حاتم صالح الضامن، كلية الآداب، جامعة بغداد، فرزة من: مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد السابع والثلاثون، ربيع الأول ١٤٠٧هـ - كانون

الأول ١٩٨٦م.

٣٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، محمد بن عيسى (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د. الشريف عبد الله الحُسيني، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٩٨٦م.

٣٥- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د.ت.

٣٦- طبقات فحول الشعراء: الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلّام (ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط١، د.ت.

٣٧- غاية الأمل في شرح الجمل: ابن بزيزة، أبو فارس عبد العزيز بن إبراهيم التميمي (ت٦٦٢هـ)، قرأه وعلّق عليه: إبراهيم بلفقيه اليُسُوفي، دار أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية، الكويت، ط١، ٢٠٢٢م.

٣٨- الغُرّة في شرح اللمع (من أول باب إنّ وأخواتها إلى آخر باب العطف) ابن الدّهان، أبو محمد سعيد بن المبارك (ت٥٦٩هـ)، مع دراسة لفكره النحوي. دراسة وتحقيق: د. فريد عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٣٩- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٨٦م.

٤٠- لسان العرب: ابن منظور (٧١١هـ)، تحقيق: نخبة من المحققين، دار الحديث بالقاهرة، لا.ط، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت١٠٦٨هـ)، اعتنى به: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٧م.

٤٢- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٤٣- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: ابن يسعون، أبو الحجاج يوسف بن بقي (ت بعد ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمد الدعجاني، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤٤- مجالس العلماء: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ (ت٣٣٧هـ)،

بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٩٩م.
٤٥- معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور.
٤٦- معجم الأدباء: الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٧- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.
٤٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
٤٩- المقرّب: ابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥٠- الملخص في ضبط قوانين العربية: ابن أبي الربيع، أبو الحسن عُبيد الله بن أحمد ابن عُبيد الله بن محمد (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، مكتبة العلمي للتأليف والترجمة، ط١، ١٩٨٥م.
٥١- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجّار، د. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، ط١، ٢٠١٥م.
٥٢- نتائج الفكر في النحو: السُهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، منشورات جامعة قاريونس، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٥٣- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، مصر، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٥٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

* * *